

وقت الشيخ محمد الجندى

نهر الحياه



٦٥٤ ٥٥
٦٥٤



١٢٩٦
١٢٩٦
١٢٩٦



كتاب في تفسير الكلب بمقارنة القدرة العادية للخلق ان التكليف انما يتعلق بالافعال
 الاختيارية في نفسها لا بمقارنة القدرة والمادة لهذا ليعتد بالمراد ليس مطلق المقارنة
 بل المقارنة على جهة التعلق فالكلمة عبارة عن تعلق القدرة العادية بالقدرة لا غير العادية
 كما في عبارة غير واحد من الاوامر والامر متعلق بالافعال الاختيارية في الظاهر باعتبار هذا
 التعلق الاول لا بتاثير مسدود عنها صريح في التعلق مع التاثير منع بانه محقق ولو سلم
 انها ظاهرة في التاثير فالظاهر قد يعيد عنه الخلط لدليل يقتضي العودة الى التاثير
 ولا يتاكد انهم لم يثبتوا القدرة بغير التاثير لانه قال في الايجاليس من ضرورة تعلق
 القدرة بالقدرة وقوع الاختراع في القدرة انما كانت متعلقة بالعالم ولكن
 الاختراع حاصل لهما وهي عند الاختراع متعلقة به فيكون الاختراع بغير الراسل
 قال ابو العباس بن الباكر احد جيد من نفسه استطاعة على التقدم والارجاء ولا
 يدرك ان القدرة عندهما واحد هو وجوب على الاخر فمقتضى وجوبه لاجل اطلاع غير اذله من
 بل يقتضي وجوب المجيد من نفسه من ارادته وشهوته وما يقدر من استطاعته بعد الوقوع يعلم
 كما يجوز في غير اختياره ذلك لا قبل الوقوع بل في القوة التي اقدم وجمع حيث ركه عو كسب المحبة
 التي منها حق ذلك هو لغيره وكل من باحق بالكل من حال الحقيقة وجميع المحبة الحقيقة والتكليف
 والشواهد المتعاضدة كذا في ترتيب السكنا وتماثل الكلب من حيث تعلقه لا على الجرح وجرحه وهذا
 القدرة كذا في الارشاد السبل والارشاد وجميع ذلك هو من حيث الشها والارادة بعضها وقد سبق النظر
 المحسوس وفي كلام الشيخ ابراهيم جرح افعال العبد خلق الرب سبحانه وكتب للمبدع ولا التفات الى
 الكيفية الى آخر كلامه رضي الله عنه من بعض الراسل لبعض فضلا المنسوب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة
الحمد لله الموصوف بصفات الكمال المبرور بنور الشرف المظهر
للجمال المعبر بالعدو والاصالة الذم بزل ولا يزال وهو الكبر المتكاف
والفضل على المنقذ من الضلال ناصب معالي الخرام والحلال واله وحكيم
خير محبة الى **اما بعد** فلهذه رسالة موسومة بنزه الحياة في معرفة الصفا
جفت فيها زبدية من المقالات وظلاصة من الدلالات مع شيء من الخطب
وخيال الخيال **ورببتها** على مقدمة وخاتمة وباب خالية عن خلل الجواز
والاخطاب ومن ملهم العراب اسأل الحفظ في مرقى العلم ومزال القدم
والرحمة بالقبائل السيد السند الهام والجزء الجوهري القمام صدره جافله
الاماتل ويديرها الافاضل قطب فلك الاحسان المتعلق بخلق الرحمن
صاحب النفس القدسية وجمع الكمال الانسية الذي خصه الله بآيات
القواعد والقوانين حيث جعله كاتب سر اعظم السلاطين في الرباستين
المدين والديار وصلحبا لعماد الدين الامير والآخرى من سرى صيت
كماله في الافاق ودفع على كمال كماله الاتفاق الى **الشايع الدين محمد**
معاشه طلاله وابنه نواله ورزقه شهود جماله بحمل واله والرجاء بكون
الله وثاق والتوكل على جوده صادق ان يقع بحضرة من محل القبول
ويكون وسيلة حصول الاثر وبلغ المأمول ان شاء الله وهو حسبان نعم
الوكيل **الحمد لله** اعلم ايها الله بروحه وامدك بفتوحه ان الصفة الثبوت
عند الاشعة ان دل على الذات دون معنى لا يدل ككون الجوهر ذاتا وشيا
وجوه انفسية والافنوية كالخيبر والحدوث وقبول الاعراض وقولهم في
الصفا لاه هو ولا هي غير اسس على تفسير الغيرين حيث قالوا الغيران
موجودان جاز انفا كما خرج المردومان والعدوم والموجود لان التقدير
وجودي كالتضاد وخرج الجزء مع الكل والصفة مع الموصوف ودخل الجواز

التمكين لانفا كما بالجزء والصفة المناوقة مع موصوفها قدما كان او عاقبا
بان يوجد الموصوف وتستخدم الصفة لجواز الانفكاك اعم من ان يكون يجب
التمييز والوجود والعدم وعلم الله يكفي في التباين جواز الانفكاك من جانب
واحد وان الصفة التي ليست عين الموصوف ولا عين هي الصفة اللازمة
وقبل بل القدسية وعمدتهم الموثق ان الشرح والعرف واللغة ذلك على الجز
ليس غير الكل والصفة ليست غير الموصوف **فانك اذا قلت** ليس على غير
عشرة يحكم عليك بلزوم خمسة ورد بان المراد ان كان خمسة فقط فلا
نسل الحكم بلزومها واما مع تمام اعداد العشرة فذلك هو العشرة نفسها وبغير
الغيرها هنا محل على عدد اخر فوق العشرة **واذا قلت** ليس في الدار غير زيد
وليس في يد غير العشرة دراهم فهو كلام صحيح مع ان في الدار اعضاء زيد ومنه
وفي اليد اعداد العشرة واصافها ورد بان يقتضي ان لا يفرق بين الصفا
المفارقة واللازمة وان يثاب زيد وامتنعة الدار ليست غير ونسائه
يقن ان كنهه يخفى على احد ان المراد بهذه الكلام نفي انسان اخر غير زيد وعبد
الخر في العشرة واعترض على التعريف بامتناع وجود العالم بدون الصفا
فيل كني جواز الانفكاك من جانب ورد بالجزء مع الكل والصفة مع الموصوف
واجيب بان المراد جوازه من الجانبين بحسب التمثل دون الخارج اذ يمكن تمثيل
وجود العالم ولا يمثل وجود الصانع بل يطلب بالبرها قال السيد حاصل ان هذا
الجواب ناصح اذا عرف الغيران بانها موجودان جواز الانفكاك بينهما من الجانبين
ثم يعترض بالبارك والعالم فيجوز ان المراد جوازه في التمثل اما اذا جعل جوازه
اعم كما سبق فلا الا اذا جوز كون التمثل اعم من المطابق وغيره وحق رد الصفة
والجزء **والقول** ولا يصح ايضا اذ لم يحيل جوازه اعم لان العالم من حيث هو معلول
لا يمكن ان يمثل بدون علته ذهنا وخارجا لا يقال المستبر في التقدير هو انفا ك
جبل القات والحقيقة لا عبر بالاضافة لاننا نقول لانفاك بين المتباينين نرجحها

كذلك مثل الاله والامر والعلية والمطلوب لا يمكن ان قيل انها خارج المقاصد
ليس هو من قضا الكلام في مروض الاضافة من حيث انه مروض لها الا ان المركب منها
فيلزم ان لا يكون العالم غير الصانع لعدم جواز تمثيل الامكان واعينه للتنازع
الروح والمعين وقال صاحب المراقف اعلم ان قولهم لا هو ولا غيره مما استبعد به
فان التباين لا يطرأ في صاحب المقاصد ما حاصله والجمهور على ان الفير فيغير هو
بمعنى ان الشيء بالنسبة الى الشيء ان صدق انه هو فعينه وان صدق انه غيره فيكون
المراد بالنسبة الى الكل والصفة بالنسبة الى الوصف ليس عليه ولا غيره ليس يقول بكونه
ارتقاء للتفصيل واعتدال الامام اراكم انه اصطلاح وتوابع وقال صاحب
المقاصد هو فاسد لان منهم من حاول اثبات ذلك بالدليل فقال لو كان المراد غير
لكان غير نفسه لانه العشر فخلا اسم جميع الافراد بتنازل كل فرد مع اعتباره فلو
الواحد غير العشر لصا غير نفسه لانه منها وان يكون بدونه وبطلانه ظاهر لا فاعا
الشيء الى الشيء نفسه لا تتفق من ايرته لكل من اجزا بحيث يلزم من ايرته لنفسه
وقال السيد وهذا المقدر ليس هو لانهم ذكروا ذلك في التمهيد وان المتعلقة
بدا ان فعل وصفه فكيف يكون امر القضا المحض مجرد الاصطلاح وقال صاحب
المواقف بل ان مرادهم انه لا هو مجرد المهور ولا غير محبب كما يجب ان يكون في
كل زمان يكون اقل من الجوهر الذي هو ايجز يكون التقدير في الدهر والاتحاد
في الخارج نعم المهور هو الاتحاد في وجه والاختلاف في وجه وقال صاحب المقاصد
وهو فاسد لان الكلام في الاجزاء والصفات الغير المحركة كالوحد من العشر والعدد
والعلم بالذات والقدرة مع الذات ونحو ذلك مما لا يتصور اتحادها بحسب العجز
الحوية وقال السيد كلامه في اجزاء غير محركة وهي مبادئ المحركات كالعلم والقادر
والريادة لا يشترط اتحادها موجودة قديمة رابدة على فلفة تعالى لانهم يكون القدم
صفة لغيره تعالى وكون الصفا مستند الى الذات اما بالاخص فيلزم التسلسل
وحدتها واما بالاجزاء فتستلزم ان تكون تحت لجة الى حلة اذا كانت من اير

لذات

لذات وقال صاحب المقاصد فان قيل صفات الواجب عندهم موجودات قد يفتقر
استانها اليه بطريق الاختيار فنعين الاجاب قلنا صفة الاحتياج الى الوتر عندنا
لعدم لا الامكان وصفة الواجب كانت مفترقة الى ذاته لا تكون اثارا له ولا يفتقر
لكونه لوانه الذي لا يكون ما في هذه المقدمة ذكر منك فانه يفعلك فياير عليك
ان شاء الله **الباب** اعلم ان الله اذا اهل العلم لعلوا في صفاته قال تعالى
الاشاعة هي امور موجودة في الخارج بوجوه فياير لوجود الباري في عينه فياير لتعين
فهي كنهه بذاته الاستاد ووجوداتها اليه وقال الحكماء هو عالم بذاته قادر بها على
ما يريد على ذات وصفته بغير هل ذات فقط ووجهه الى معنى الصفا وحسب استاها
لذات قال السيد على هذا يكون الذات الصفا مستندة في حقيقة متنازلة بلا اعتبار
والمفهوم اقول الظاهر من كلام الحكماء ان صفاته تعالى متحدة بذاته بحسب الماهية
المفهوم متا وتقدم في بيان سينا في الالهيات والنجاة فعله عن قدرته وعن
ذاته حقيقة ومنه ما ليس الاختلاف في اضافاته وهو عين حقيقة الذات والمفهوم ولو
كان له اضافة متحدة به بحسب الحقيقة من ايرته لكانت حقيقة المفهوم لما صيرت له اضافة
من جهة الروح ولهذا توجه لا عرض عليه بل يلزم ان لا يكون له على الذات فائدة
تدبره قولنا الذات ذات والقدرة قدره ويلزم قيام العلم بنفسه وان يمتد العالم
وخالق العالم قال صاحب المقاصد فان قيل يمكن في عدم لزوم الحالات للتنازع بحسب
المفهوم لا الربية بحسب الوجوه وحمل مثل الكائن والصالحك فيفيد ويرى يحتاج الى
البيان مع اتحاد الذات وعدم لزوم كون الكتابة الصفا قلنا ليس الكلام فيما يحمل
على الذات بالمواطئة بل فيما يحمل على الاشتقاق فانها اذا كانت نفس الذات لزم
الحالات فان قيل انما يلزم لزوم تقاير بحسب الاعتبار وان له لحد بحسب الوجوه بل يكون
الذات من حيث يتعلق بالمعلومات على ما بالمقدور قادر بل قدره ومن حيث يصح ان
تسلم وقدره حيا بل حياة ويكون معنى الحمل ان الذات متعلق بالمعلومات والمقدور
ولاختلاف افادته وانتماره الى البيان ولا في ما لا اعتبار ابصها على البعض

من غير كثر في الذات اصلا بحسب الوجود وهذا ان الواحد يصفه الاشياء ذلك
 للثلاثة وربع للاربعة وهكذا الى غير النهاية مع ان الوجود واحد لا غير والمحل مفيد
 والتشبيهة متبصرة عن التثنية قلنا كون الذات نفس التعلق الذي هو العلم
 والقدرة مثلا ضروري البطلان ككون الواحد نفس التصفية والتثنية واما
 هو عالم وقادر فيبقى الكلام في ما خذلا اشتقاق اعني العلم والقدرة وان
 لا بد ان يكون معنى ورا الذات لانفسه ولا يفيدك تسمية بالتعلق لان مثل
 العلم والقدرة ليس من الاعتبار العقلية التي لا تحقق لها في الاعيان
 الحدود والامكان بل من المعاني الحقيقية فلا بد من القول بكونها نفس الذات فيكون
 المحذور والمفاد فيثبت المطلوب انتهى باختصاص القول وبابنه التوفيق
 وسيعبر الزمة الحقيقي لم لا يجوز ان يكون التعلق بسبب العلم لانفسه والعلم
 انكشافا للمعنى عند الذات وهو نفس سببي لان معناه عدم خفاها عنها
 وحيل على الذات بالاستشراق وبالواقعية فينتق اسم العالم منه كما انتق الاسما
 من الاوصاف السلبية وحمل الواقعة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة
 لا بواسطة كقولنا الانسان حيوان فيعطى الموضوع اسمه وحده وبما ينسب
 بحمل هو محمول الاستقار ان لا يكون محمولا على الحقيقة بل ينسب اليه كالبياض
 بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا على الحقيقة فلا يقال الانسان بياض بل هو
 ذو الاستقار فيقال الانسان ذو بياض وابيض وعلى ما قرناه فلا يقال
 الذات علم ولا قدرة بل ذو علم وذو قدرة وقادر ولا يراد على هذا ما
 به على الحكماء ونسب به على المشاعرة **قال** يلزم ان لا تكون حقيقة العلم موجو
 في الخارج وهو نفس التصفية **قال** فرق بين تقي وجودها فيه وبين تقي انشاق الزا
 بحقيقة مفارقة للذات بحسب الماهية والمفهوم والثاني هو المستلزم لتقي الصفا
 لا الاول والجمع عليه بين اهل السنة انه متصف بالعلم والقدرة وسائر صفات
 الجلال كما صرح به في اخر المواقف من غير تعرض لكونها موجودة بوجود زائد على

وجوده

وجوده ام لا على ان السلف من الصحابة والتابعين واكابر الفقه والمحدثين
 ما تعرضوا لشي من ذلك بل ابقى الصفا بطريق الاشتقاق بحيث ان يكون مرادهم
 ما اشترى اليه واما القول بان الصفا ممكنة وجودها فافهم وانها لا عينه
 ولا غير في الحقائق المتأخرين وليس لهم عليه حجة قاطعة ولا حجة ساطعة
 كما لا يخفى على من اطلع على ما سلفناه اليقين امام الرازي في العلم في ذلك ونسب
 صاحب المقاصد الى الميل الى الاعتزال حيث قال في المطالبات لعالية من المتكلمين
 من زعم ان العلم صفة قائمة بذات العالم ولها تعلق بالمعلوم فهذا امر ثلاثة
 الذات والصفة والتعلق ومنهم من زعم ان العلم صفة توجب العالمية وانها
 تعلقا من غير ان يبين ان التعلق هو العلم والعالمية لكون هناك امور اربعة
 او كلاها لكون هناك امور خمسة قال واما نحن فلا نثبت الامر من الذات والنية
 بالمعنى ونذكر في انها امر زائد على الذات موجود فيه للقطع ان المفهوم من النسبة
 ليس بالمعلوم من الذات وان من اعترف بكونه عالما لا يمكنه تقي هذه النسبة اذ لا
 معنى للعالم الا الذات الموصوفة بهذه النسبة ولا القادر الا الذات الموصوفة
 بالعدم يصح منه الفعل **قال** قد نقل عنه صاحب المقاصد انه قال في نهاية
 القول لو كان كونه عالما وقادر مجردا اضافي لتوقف بكونه على بكونه المعلوم
 والمقدور لان وجود الامور الاضافية مشروط بالمضافين لكن المعلوم قد يكون
 محالا وقد يكون ممكنا لا يوجد الا بايجابا واحدا المتوقف على كونه عالما وقادرا
قال العلم عند المشاعرة صفة ذات اضافية فهذا يراد عليهم ايضا لانه لا بد
 في العلم بالتعلق بين العلم والمعلوم وعلى هذا فالمعلومات الالهية في
 الازلية الغير المتناهية لا يصح ان تكون موجودة في الخارج فلا يصح وجود
 الاضافة لان وجودها مشروط بوجود المضافين وقد اشار صاحب المقاصد
 لمثل هذا بقوله ان من لم يقل بالوجود الذهني جعل العلم اما مجردا اضافية وتعلق
 بين العالم والمعلوم واما صفة لها تلك الاضافة فان اورد عليهم علم الشيء بنفسه

لجيب بان الثابت لا يتغير كافي فمرد عليهم العلم بالمعدومات هي الممكنات
 ككثير من الاشكال الهندسية والمتنوعات كالمفردات التي يبين بها الملف فانه
 لا تحقق لها في الخارج واذا لم تحقق في الدهن ايضا لم تصور الاضافة بين
 وبين العالم وما ذكره الامام في نهاية القول من قبل الاخرى وما ذكره في اللطاف
 الثمانية من قبل التحقيق فاهو جواب لا شاعره فهو جوابه **وقد سئل** الاشاعره
 على اثبات الصفة الزائدة بوجوده **الاجابة** قياسا على الشاهد واللب في
 اثبات علة مشتركة بين القيس القيس عليه هذا الالباق بطريق القيس شكل
 جواهر كون خصوصية القيس عليه شرط وجود الحكم فيه ومنع خصوصية القيس
 من وجوده فيد على التفسيرين لا يثبت بينهما علة مشتركة قالوا العلة والحدوث
 لا يختلفا غايبا وشاهدا وعلة علم الشاهد قيام العلم في وحد العالم في قيام العلم
 وشرط صدق المشتق بكون اصله فكما في الغائب **ورد** بان الثابت في الشاهد
 العالمية لا ما هي مشتقة منه فيسمى القياس الكلية وان شرط النكاح ان يتماثل
 امران فيثبت لاحدهما ما ثبت للآخر وعلمنا عرض حادث لا يشمل المعلومات لجيب
 بان العلم انما يجب كون العالم عالما من يشكونه على الامس حيث كونه عرضا حادثا
اقول وكذلك لا يجب الزيادة على الزان وهي المتنازع فيها وزيادته في الالان
 عرض قائم ببالالان علم فقط **الثاني** ان الله تعالى عالم وكل عالم فله علم والمأخذ
 انه لا نزاع في ان العلم قد وجد هذه الاطراف التي اسما للذات من غير اعتبار معنى
 بل اسما مشتقة منها اياها ان ما هو مأخذ الاشتقاق **الاجابة** لا يلزم وجود مأخذ
 الاشتقاق في الخارج بل يكفي فيه حصول معنى المشتق كما ذكرته افقا ولا يلزم المأخذ
الثالث التصور للذات على ان يثبت معنى المقدر والمعلم يجب لا يحتمل الما ويل كقولهم
 يعلم فاعلم انما انزل يعلم الله المعنى ثلث ان الله هو الزان ذو القمع المميز الى
 ذلك كما لا يحتمل كثر **الاجابة** ليس فيها دلالة على ان ما اخذ من اشتقاق بين الموجودات
 الخارجية بل على انه مشتق له تعالى فيجوز ان يكون مثل الوجوب والامكان والحروف

واقول

واقول لو كانت الصفات من الوجودات الخارجية كانت ممكنة بذاتها فمرد عليهم العلم
 بتمامه فان كان غرض الوجود لها لا لغيره لزم التبع وان كان سببا كان هو حقيقة
 كانت دلجبة بذاتها والا فان كان غرض الوجود لزم الاستحالة بالذات فان
 الوجود قد استنفذ اليه فان كان بالاختيار لزم حلا وكولهما في الوجود وهو
 لزم الوجود ما قبلها انما يحتاج الى علة اذا كانت مفردة للذات فبني على ما عرفت **السؤال** للذات
 علة لاحتياج وهي ليست بجادة فلا يحتاج الى علة فيلزم من التبع بلا مرجع وقد انقضت العقلا
 على تناعه الا اننا في الطبيعيين مثل من طيس اصحابه لا يجران لاضدادها بل الصانع
 قال صاحب المقاصد المهور على ان هذا الحكم ضروري فان حصل كذا لا يقتضي ذاته
 وجوده ولا عدمه ايضا يلزم من كون الحدوث علة وجوده كذا **الاجابة** في شرح الواجب
 انه لما قال السبب المخرج الى الوجود هو الحدوث لزم استنفاد العالم من الصانع بجوارحه
 لما في وجوده تعالى عز ذلك قد فسرنا ذلك بان شرط بقا الجوهر هو العرض ولما كان متوقفا
 على الجوهر الى ان يرد اياها كان الجوهر في حال بقاها متوقفا الى ذلك الشرط واسطة لاحتياج شرطه
 الى الله استغناء اصلا انتهى باختصار **اقول** على هذا يكون كل عرض يوجد في الجوهر
 الى الله التامة المحتاج اليها في البقا فاذا اعدم عرفت العلة التامة وعرف ما يستلزم عدمه
 الذي من البقا الذي كانت علة له وتحدث علة اخرى فيجوز في غير البقا وهذا ينطبق
 البقا فيجوز الاعراض هو استمرار الوجود فيجوز الوجود بتجده وهو هذا النظام فالقول
 بان الحدوث علة لاحتياج لا يصح وقد اورد الناس بها كثيرة لاحتجاجنا الى ايرادها في الرد
 الوتوفى عليها وعلى اجوبتها فليشرح المتأخذ **كلامه** قد صرح جماعة من المتأخرين من
 اهل السنة بان واجب الوجود الذات هو الله تعالى وصفاته قال في شرح العقائد ولا
 يجزى على التوكل بكون الصفات واجبة الوجود لذاتها بل يقال هي واجبة لانها لا يخلو بالذات
 عنها ولا غيرها المعنى ان الله تعالى قد عرفت فيكون هذا المراد من قول الواجب الوجود انه هو
 الله تعالى وصفاته يعني بان واجبة لذات الواجب تعالى وقد عرفت وما في نفسها من كنهه ولا
 استحالة تقدم الممكن اذا كان قائما بذات القيد واجبا لغيره منفصل عنه قول القيد العينية



حقن السوء في لاجب الذات والمكافاة والمنع بالذات وهذا الكلام يقتضي شيئين أحدهما
 والأول هو أن المنع في إطلاقه لا ينافي وأقول لا يجوز أن تكون ماهيات الصناعات
 من حيث هي عارضة للذات بل هي من حيث هي موجودة بوجودها بل وجوده بل
 موجودة بوجوده لا كما صرح الماسر كباقيها باقية بمتاهة الذات فانه لا بد أن
 والصناعات والصفات لا يثبت غير الذات بخلاف بقا الجوهر فانه لا يكون بقا الاعراض
 بحسبها فكيف يعمل الشيء القائم بالذات بقا ليس بالذات ولما لم يتم به البقاء فلهذا
 لا يتصف ببعض صفات الذات مع انها ليست غير الذات بالمعنى فلا يكون العلم مثلا
 حيا قائما وهذا الاعتراض لا يرد على ما قلناه فانه لا معنى لوجودها بوجوده انه
 يبرهن ماهياتها بل معنى انه عارضة لماهية الوجود من حيث هي وهي عارضة
 لماهية من حيث هي بمعنى لا بشرط الوجود والوجود هذا لا رها بل لاحكامها الخارجية
 ولا يلزم من عارضه لعمان الخارج ولا في الوجود فلا محل للمواظاة لانها لا تقيدها
 في الوجود بل في الاستغناء كما ان ماهية الاربعة متصفة بماهية الزوجية ومتى ما وجدت
 الاربعة في معدود ذواتها خارجا قبل انقسام قضاها متساويين ولعل هذا
 مراد القوم بقرائنهم لا هي هور ولا هي غيرهم و مراد الشيخ الماسر بانها باقية ببقا الذات
 فانها على هذا هي غير الذات بحسب العجوز لا عينه بحسب الماهية حتى يلزم حمل المواظاة
 ويلزم الحملات فان قلت كون وجوده مبدأ الأنا متصفة غيركونه مبدأ الأنا متصفة أخرى
 فتصاير وجوداتها متساوية متساوية لوجودها لا قلت ليس بوجودها هو كسب الوجود
 والامتياز بل هو الوجود فقط وعلى هذا لا يلزم امكانها ووجوب وجودها فاقابل هذا
 الاحتمال مع الاحتمال السابق انما ذكرته على طريق المباحثة وامامنا هو في إطلاق المشتاق
 والتوقف في وجودها وعدمها عن عينه غيرهم ام لا عينه لا غيرهم فان دلالة القضاة من
 الطرفين تقوم على ساق ما قررهناه من كلام القوم والثاني والسنة ما ورد فيها الا
 المشتاق **الخاتمة** وعلى ما قال القوم عليه فهو العقل الاشراف لا يلبسهم استقلال
 المتكلمين بان يخلو في غاية الاحكام والانتقال يدل على علمه الهية والشرع ودرج العقول
 والشيء

لا يكون لها ماهية بل معنى انه عارضة لماهية الوجود من حيث هي وهي عارضة لماهية من حيث هي بمعنى لا بشرط الوجود والوجود هذا لا رها بل لاحكامها الخارجية ولا يلزم من عارضه لعمان الخارج ولا في الوجود فلا محل للمواظاة لانها لا تقيدها في الوجود بل في الاستغناء كما ان ماهية الاربعة متصفة بماهية الزوجية ومتى ما وجدت الاربعة في معدود ذواتها خارجا قبل انقسام قضاها متساويين ولعل هذا مراد القوم بقرائنهم لا هي هور ولا هي غيرهم و مراد الشيخ الماسر بانها باقية ببقا الذات فانها على هذا هي غير الذات بحسب العجوز لا عينه بحسب الماهية حتى يلزم حمل المواظاة ويلزم الحملات فان قلت كون وجوده مبدأ الأنا متصفة غيركونه مبدأ الأنا متصفة أخرى فتصاير وجوداتها متساوية متساوية لوجودها لا قلت ليس بوجودها هو كسب الوجود والامتياز بل هو الوجود فقط وعلى هذا لا يلزم امكانها ووجوب وجودها فاقابل هذا الاحتمال مع الاحتمال السابق انما ذكرته على طريق المباحثة وامامنا هو في إطلاق المشتاق والتوقف في وجودها وعدمها عن عينه غيرهم ام لا عينه لا غيرهم فان دلالة القضاة من الطرفين تقوم على ساق ما قررهناه من كلام القوم والثاني والسنة ما ورد فيها الا المشتاق وعلى ما قال القوم عليه فهو العقل الاشراف لا يلبسهم استقلال المتكلمين بان يخلو في غاية الاحكام والانتقال يدل على علمه الهية والشرع ودرج العقول والشيء

عالم النفس فانه قيل ان اريد بالاحكامه لا تعلق خلقه عن الخلق بموافقة المصلحة
 في كل الوجوه بحسب ما لا يتصور ما هو على مسند لا فرق فلا سلم او لا يسلطه بالشرع بل
 تصور كل منها وان اريد من بعض الوجوه فلا بد من العلم اذ قد يتفهم بان غير العالم
 كالحرق النار ويترتب لما قلنا المراد اشتراكه على الطريف المصنع ودرج الترتيب حسن
 الملازمة للنافع والمطابقة للمصلح على وجه الكمال وان اشتمل بالذات على نوع من الخلق
 وحاز ان يكون في وقته ما هو على مسند وكل من كان فلهذا لا بد من عالم فان قيل قد يصدر عن
 بعض الحيوان العلم بالخلق والتكبير فلهذا في القول انما هي عالمه بافعالها ولا شك ان هذه
 الاستدلال اشار بحسبنا وقال بقوله لا يعلم من خلقه استدل الحكام بان العلم بالملك حيا للمعلم
 بالعلم والاعمال معلولة فهو يعلم قال صاحب الجواهر لا سلم والمعلم من العلم بالشيء التمام
 فوارده الترتيب والسببية فلا يصلح انما هو اجاب ان الكلام في العلم اقام على العلم بالشيء
 بالذات نفسه ولا شك ان علم البارز بذاته كذلك ودليل المتكلمين بغير العلم بالخلق
 بالذات ولا ينافي ما ذكره من خلاف دليل الحكام ان ما علم بعلمية علم علمه فان العلم
 ماهية لا معلولة بكونه او ماهية كلية وكونه معلولة بكونه كل وقيد كل بالكل لا ينفيد
 الكلية لانه الكل المتصف بكل الخ لا يصير محسوسا من تصور لا شريك في العلم بالذات
 لا ينفذ ولا تصاف كليات قال السيد وها هنا محل امل فانه علم بان العلم بالذات المحسوس
 الملة يستلزم العلم العام بمصوبات معلولاتها الصادرة عنها برسطا ونفيرا بطلان
 وادعوا ايضا اشتغال الحيزيات من حيث هي جزئية لا تستلزم التغير في صفات الحقيقة
 فاعترض عليه بعض المحققين وقال انهم ادعوا بان الذكاء قد يتفق كلامهم ها هنا فان الحيزيات
 معلولة كالكليات فيلزم من قلدهم المذكورة على ما ايضوا وليعلم على استلزام التغير ان اذا
 علم ان زيدان الذوات الا انهم خرج زيدان ما ان يروا ذلك العلم ويعلم انه ليس في الذوات بل في
 تلك العلم بجله والاول يوجب التغير الثاني يوجب الجهل لجانب يحتاج اهل السنة بان
 العلم بان الشيء سجد ووجدوا احد قال صاحب الجواهر وهذا ما يؤخذ من قول الحكماء انما
 ليس ما ينفذ يكون ثم حال ما نحن مستقبل ان المال منهاه زمان حكم هذا والمضى زمان



فمن كان هذا المستقبل زمان بعد زمان فكل هذا ان كان علمنا في الماضي لا يتصور في حقه حال الامور والمستقبل قال السيد الله سبحانه عالم بجميع الحوادث الماضية والحاضرة والواقعة فيها لا يخرج ان بعضها واقع الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل فان العلم بها من هذه الخلية ينبغي ان يعلم على اعتبارها من الماضي الى الحاضر فانها لا بد الدهر وتوحيده في العلم كما ان كل شئ في جميع الامكنة على السواء فيسببها بالقياس اليه قريب بعيد ومتوسط كذلك لما كان هو صفة الحقيقة زمانيا لم يتصور العلم بمقتضى العلم في المستقبل والمفروض ان كان العلم في جميع الادوية سواء في الوجود او في الابد جعلت له كل وقت وفيه العلم على ما كان ويكون بل هي حاضرة عند اوقاتها فهو عالم بخصوصيات الجزئيات كما ذكرنا في حيث دخل الزمان فيها بجبل وما في الساعات لا تحقق لها بالثبوت في مثل هذا العلم كونه ثابتا مستمرا لا يتغير اصلا كما علم بالكلية قال بعض الفضلاء هذا معنى فهم العلم الجزئيات على وجه كل الامور هو بعينه من ان علمنا بطريق الجزئيات والحكايات والخصوصيات وما يتعلق بها من الاجوال كيف وما ذهب اليه في العلم بالكلية بوجوب العلم بالكلية في ما تقدم من كماله في الساعات البعيدة واجاب جماعة من اخواني المحققين في اهل السنة ان العلم بالكلية خصوصية او حقيقة خلت اصنافا فمن الاول فيقولون العلم وعلى الثاني فيقولون ان العلم فقط على المقدرة لا يلزم تغيره في صفة موجوده بل في مضمونه اعتبارا وقد اعترضوا امام زماننا مولانا جلال الدين محمد بن علي بن محمد الجواب باعترافهم في حق ليس له واقع وهو العلم بالكلية يتعلق بالشي لا يكون معلوما ويلزم من حدوثه التعلق بشئ حدث حوله فله فلا يكون البار في علمه الاول بل انما علمه حال حدوثه التعلق بالاجزاء على خلافه من طريقه فيكون حاصله يرجع الى ما قاله السيد هو ان الماهيات الكلية لا ياتي حاضرة عنده الا في بدواتها وخصوصياتها وانتمتها واولها التي ذكر عليها من الاول الى الابد في غير مقدم ولا اخر فهو يشهد هذه الحقة واحدة وذلك لشيء علمه حقا

وانه

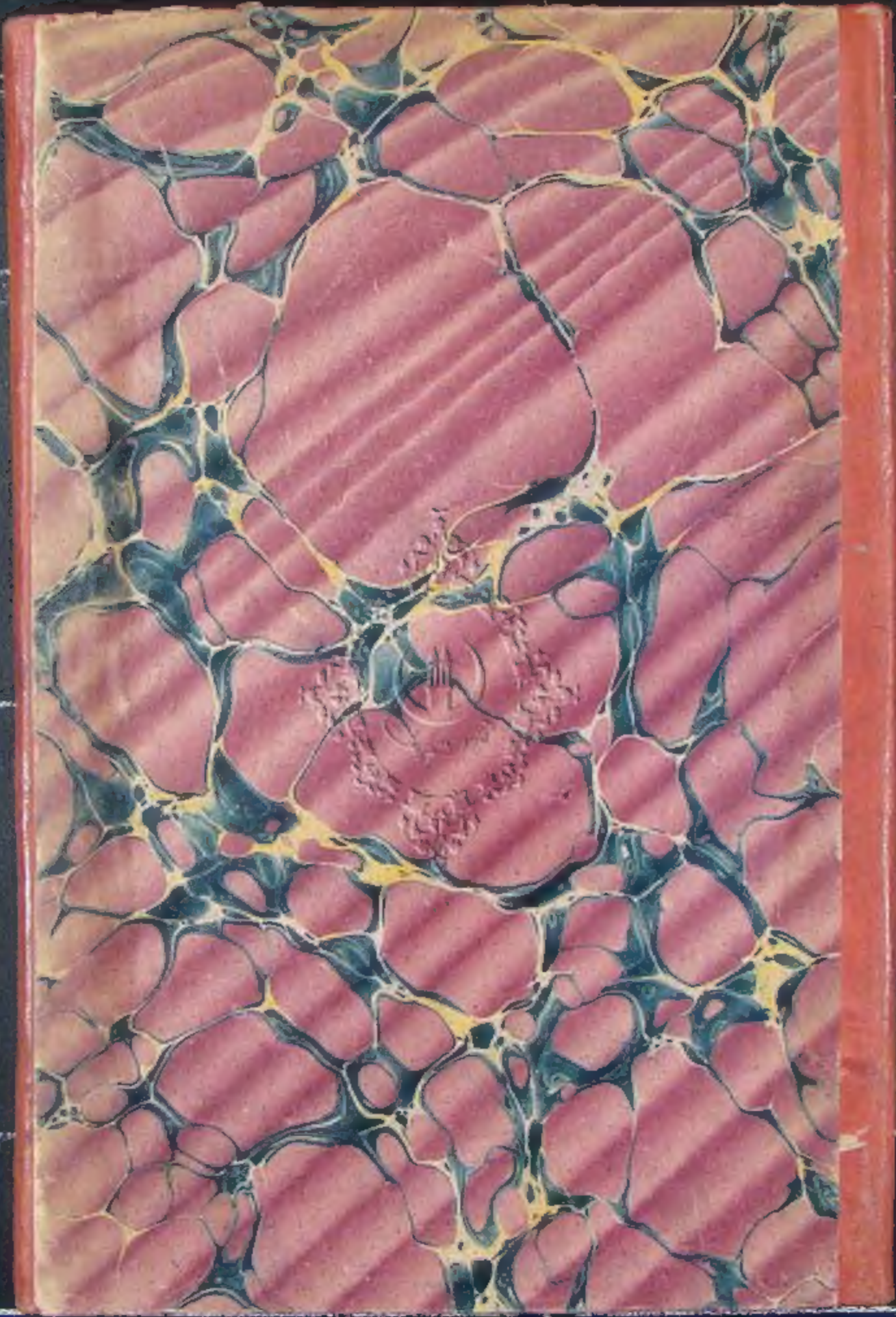
والله واسع عليم وانما نحن عندنا كذا لك لتصور علمنا وعدم احاطته وسعته ومثل ذلك بعدد ارباب بالوان مختلفة وقد امر به تجاه حقه فله في ارجحيتها من الالوان تحسبه قد حدث عن عدم وما زال عن المولجة تظنه قد عدم وما زال حقه كما تحاله لم يوجد بعد مع ان الالوان بارها موجودة بالفعل وما فلك الا لعرض حقه او عدم احاطتها والحد يصير جميع تلك الالوان دفعة واحدة من غير ترتيب فالمقدار هو الزمان والالوان اما قارنه من الالوان فنسبة الزمان وقارن النسبة ذلك المقدار الملون الى الفلانة ونسبة العلم البار في نسبتنا لينا هذا حاصل ما قرره في رسالة الزوراء والحوار **اقول** قد خطر بالي البالي ان حصل هذا الكلام هو وجود الالوان في ذلك المقدار هو الوجود العلمي وظاهرها عند الفلانة هو الوجود الخارجي فحق ينقل الكلام الى ماهية هذا الظاهر العلمي **اقول** هل يتعلق به علم البار في هذه الحقيقة ام لا فان لم يتعلق فقد تعلق به علم البار في هذا المعلوم كفا من ان تعلق فان حدث التعلق لم يمتد الى غيره على جواب المتكلمين والالزام قدم الحوادث الزمانية من حيث هي حقيقة وهذا الشكال من خطر بالي ما راي احد يحجب عنه وفوق كل ذي علم عليم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وصل الله على سيدنا محمد وعلى الوصية وسلم تسليما

تمت العقيدة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والمهددة اولا لغوازل الله على سيدنا محمد وعلى الوصية وسلم
امين امين
امين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين





8 1/2 x 11 in

DIN A4